عصمة الأنبياء بين أهل الكتاب وأهلِ الإسلام

دراسة مقارنة

إعداد

د. مُحَمَّد عبد الله مختار مُحَمَّد

الأستاذ المشارك بكلية جبرة العِلميَّة بالخرطوم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أنبياء الله وأصفيائه، والذين مُقَدَّمُهم رسولُنا الحبيب ﷺ.

فأنبياء الله هم صفوةُ خلقه، وأشرفُ عباده، فالله تعالى اصطفاهم لتبليغ رسالاتِه، وجَعَلَهم أئمةً وقدوةً في الخير، يَقْتَدي بهم النَّاسُ في الإيمان به، وفي الأعمال الصَّالحة، والأخلاقِ الطَّيِّبة النَّبيلة.

ومع هذه الصِّفات التي حُظُوا بها، فإنَّ من أهل الكفر والعناد مَنْ تطاول على ذواتهم ونعَتَهم بأخلاقٍ هم أبرأُ النَّاس منها، وأبعدُ الخَلِيقةِ عنها. فأحببتُ في هذا البحث المتواضع أن أبيّن عصمةَ هؤلاء الأنبياء الأصفياء الأتقياء ممَّا أُلحق بهم ونُسِب وأُضيف إليهم من السُّوء، والذي تولَّى افتراءه عليهم أحبارُ اليهود وضُلَّالُ النَّصارى، ومَنْ وافقهم من أهل البدع والضَّلال.

وجعلت البحث بعنوان: ((عصمة الأنبياء بين أهل الكتاب وأهلِ الإسلام –دراسة مقارنة وتحليل))؛ راجياً من الله تعالى أن ينفعني به ومَنْ قرأه واطَّلع عليه، إنَّه سميع قريب مجيب.

وممَّا دعاني للكتابة فيه أسبابٌ؛ أجملها في الآتي:

أ/ بيان مكانة الأنبياء، والذَّبُّ عن أعراضهم.

ب/ بيان خبث اليهود والنَّصارى وكيدهم لأنبيائهم.

ج/ قلَّةُ الكتابات في هذا الموضوع المهم.

د/ إثبات أكاذيب اليهود والنَّصارى، وإثبات أنَّ كتبهم المقدَّسة التي يعتمدون عليها قد طالها التحريفُ والعبثُ؛ فأصبحت لا قيمة لها عند الله تعالى.

هـ/ استشعار نعمة الإسلام بأنْ حمى الله كتاب المسلمين العظيم من التحريف والتبديل.

منهجي في البحث:

المنهج الذي سرتُ عليه في هذا البحث هو عقدُ المقارنات بين كلام أهل الكتاب وأهل الإسلام في عصمة الأنبياء، مع الرُّجوع إلى أقوال أهل الكتاب –(اليهود والنصارى)– من كتبهم المعتمدة، والتي يستقون منها تعاليمَهم وشرائعَهم.

كما أني أذكر أقوال أهل العلم المعتبرين في العِصْمَة وأضربُ الذِّكْرَ صفحاً لأقوال أهل البدع، لأنَّه لا عبرة بأقوالهم، لأنَّ من أهل البدع مَنْ وافق اليهود والنَّصارى في القول بعدم عصمة الأنبياء.

يقول ابن حزم الظَّاهري –رحمه الله–: (اختلف النَّاس في هل تعصي الأنبياء عليهم السلام؟ أم لا؟ فذهبت طائفة إلى أنَّ رسل الله صلى الله عليهم وسلم يَعْصُون الله في جميع الكبائر والصَّغائر

عمداً حاشا الكذبَ في التَّبليغ فقط، وهذا قول الكرَّاميَّة من المرجئة، وقول ابن الطَّيِّب الباقلاني من الأشعرية، ومن اتبعه، وهو قول اليهود والنَّصارىٰ)[1].

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كثرة النُّصوص عند اليهود والنَّصارىٰ التي تقدح في عصمة الأنبياء، مع التناقضات والاختلافات بين هذه الكتب.

كما أنَّ بعض الكتب غيرُ معرَّبة، والأخذُ منها يحتاج إلىٰ مترجِّمٍ عارفٍ باللُّغة التي كُتبت بها، ككتاب التلمود[2] –مثلاً–.

ولذلك اقتصرت علىٰ النُّصوص المعرَّبة، ففيها غنية وكفاية، إن شاء الله تعالىٰ.

أسئلة البحث:

هذا البحث سيجيب عن الأسئلة التالية:

السُّؤال الأول: ما معنىٰ العِصْمَة عند علماء الإسلام؟

السُّؤال الثاني: هل العِصْمَة تكون في الكبائر فقط؟ أم في الصَّغائر والكبائر معاً؟

السُّؤال الثالث: ما موقف علماء أهل الكتاب مِنْ عِصْمَة الأنبياء؟

السُّؤال الرابع: ما هي جهود علماء الإسلام في بيان عِصْمَة الأنبياء؟

السؤال الخامس: كيف يُردُّ الشُّبه الواردة في عدم عصمتهم؟

هيكل البحث:

جعلت البحث في مقدِّمة، وخمسة مباحث، وخاتمة.

المقدِّمة في بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وذِكْرِ منهجي فيه، مع بيان مشكلة البحث، وأسئلته، وهيكلِه.

المبحث الأول: تعريف العِصْمَة، وبيانُ حدِّها. وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنىٰ العِصْمَة لغةً

المطلب الثاني: معنىٰ العِصْمَة شرعاً، والحِكْمةُ منها

المطلب الثالث: حدود عِصْمَة الأنبياء

---

(١) الفصل في الأهواء والملل والنحل، أبو محمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٤/٢، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) التلمود من كتب اليهود المعظمة، ومعناه: القانون أو الشريعة الشفهية التي كان يتناقلها الحاخامات الفريسيون من اليهود سرًّا جيلاً بعد جيل، ثم إنهم لخوفهم عليها من الضياع دونوها، وكان تدوينها في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد، وأطلق عليها اسم المشناة. ثم شرحت فيما بعد هذه المشناة وسمي الشرح جمارا. ثم أطلقوا على المتن وهو المشناة مع الشرح وهو جمار ((التلمود)). انظر: دراسات في الأديان، د. سعود بن عبد العزيز الخلف ص: ٨٧، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولىٰ عام ١٤١٤هـ.

المبحث الثاني: الأدلة النّقلية والعقليّة على عِصْمَة الأنبياء. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأدلة النّقلية

المطلب الثاني: الأدلة العقليّة

المبحث الثالث: التعريف بأهل الكتاب. وتحته مطلبان:

المطلب الأول: التعريف باليهود

المطلب الثاني: التعريف بالنصارىٰ

المبحث الرابع: موقف أهل الكتاب من عصمة الأنبياء.

المبحث الخامس: شُّبهات حول عدم عصمة الأنبياء، والرُّدود عليها من كلام أهل العلم

خاتمة: وتشتمل علىٰ أهمِّ النتائج والتَّوصيات.

المبحث الأول: تعريف العِصْمَة، وبيان حدّها

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى العِصْمَة لغةً

العصمة لغةً مأخوذة من مادة (عَصَم)، وهذه المادة يدور معناها على المنع، والوقاية، والحفظ، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦٧] أي: يحفظُك ويمنعُك ويحميكَ من الناس[١].

قال الزَّبِيْدِي: (والعِصْمَةُ بالكَسْر المَنْع، هَذَا أَصلُ مَعْنَىَ اللُّغَة، ويقال أصلُ العِصْمَة الرَّبْطُ، ثمَّ صارت بِمَعْنَىَ المَنْع، وعِصْمَةُ اللهِ عَبْدَه أن يَعْصِمَه ممَّا يوبِقُه، عَصَمه يَعْصِمه عَصْمًا منَعَه ووَقَاه، وقَوْلُه تَعالَىٰ: ﴿يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِۚ﴾ [سورة هود، الآية: ٤٣] أي: يُمْنَعُنِي من تَغْرِيقِ الماءِ، و﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة هود، الآية: ٤٣] أي: لا مانعَ)[٢].

المطلب الثاني: معنى العِصمة شرعاً، والحكمة منها

العصمة شرعاً اختلفت عبارات أهل العلم في تعريفها، والمعنى واحد. وممَّا جاء في تعريفها ما يلي:

قال ابن قتيبة –رحمه الله–: (العِصْمَة في الدِّين إنما هو المنع من المعاصي)[٣].

وقال المنَّاوي –رحمه الله–: (العِصْمَة ملكةُ اجتناب المعاصي مع التمكُّن منها)[٤].

وقال الرَّاغِب –رحمه الله–: (عِصْمَةُ اللهِ تَعالَىٰ الأنبياءَ حِفْظُه إيَّاهم أوّلاً بما خَصَّهُم بِهِ من صَفاءِ الجَوَاهِر[٥]، ثُمَّ بِمَا أَولاَهُم من الفَضَائِلِ الجِسْمِية والنَّفْسِيَّة، ثم بالنُّصْرَةِ وتَثْبِيتِ أَقْدامِهم، ثم بإِنْزالِ السَّكِينَة عليهم، وبِحِفْظِ قُلوبِهم بالتَّوفيقِ)[٦].

وقال الحافظ ابن حجر –رحمه الله–: (وعِصْمة الأنبياء –على نبيّنا وعليهم الصلاة والسلام– حفظهم من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النَّفيسة، والنُّصرة والثبات في الأمور، وإنزال السَّكينة. والفرق بينهم وبين غيرهم أنَّ العصمة في حقِّهم بطريق الوجوب، وفي حقِّ غيرهم بطريق الجواز)[٧].

والعِصْمَةُ عِنْدَ المتكلمين[٨]: عَدَمُ قُدرةِ المَعْصِيَة، أو خُلُقٌ مَانعٌ غَيرُ مُلْجِئٍ[٩].

---

(١) معالم التنزيل، أبو مسعود البغوي ٥٢/٢، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، نشر دار المعرفة، بيروت.

(٢) تاج العروس، مُحَمَّد مرتضى الحسيني الزبيدي ١٠٠/٣٣، نشر دار الهداية.

(٣) غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ٣٢٤/١، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، نشر مطبعة العاني، بغداد، عام ١٣٩٧هـ.

(٤) التعاريف، عبد الرؤوف المناوي ص: ٥١٦، تحقيق: د. مُحَمَّد رضوان الداية، نشر دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

(٥) الجواهر جمع جوهر، والجوهر معناه النَّفس النَّاطقة. انظر: المصدر نفسه ص: ٧٠٧.

(٦) المفردات، أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد المشهور بالراغب الأصفهاني ص: ٣٣٧، تحقيق: مُحَمَّد سيد كيلاني، نشر دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(٧) فتح الباري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ٤٨٧/١٠، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة.

(٨) المتكلمين نسبة إلى علم الكلام، وهو العلم الذي يبحث في الكلام في العقائد الدينية عن طريق الأدلة العقلية، وجعلها أصلاً للأدلة النقلية. انظر: المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي ٣١/١، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، نشر دار الجيل، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، والمقدمة، عبد الرحمن بن خلدون ص: ٤٥٨، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٩) كتاب الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي ص: ٦٤٥، تحقيق: عدنان درويش، ومُحَمَّد المصري، نشر مؤسسة الرسالة ١٤١٩م.

أي: مانع من ارتكاب المعصية، غير ملجئ إلىٰ تركها، وإلا يلزم الاضطرار المنافي للابتلاء والاختبار[1].

فتبيَّن من هذه التعاريف للعِصْمَة أنَّ العِصْمَة هبةٌ ربانيَّةٌ، يمنحها الله تعالىٰ أنبياءَه وأصفياءَه، ليحصلَ بهم التَّأسي والاقتداءُ في فِعْلِ الخيرات وتركِ المنكرات.

قلت: والعِصْمَة في الشّرع نوعان:

الأولىٰ: العصمة المقوِّمة؛ وهي التي يثبت بها للإنسان قيمةً، بحيث من هتكها فعليه القَصاص أو الدِّيَة، وهي المذكورة في قوله ﷺ: ((عصموا مني دماءهم وأموالهَم))[2]، وفي قوله: ((مَنْ قَتَل معاهَداً لم يَرَح رائحة الجَنَّة))[3].

الثانية: العصمة المؤثِّمة؛ وهي التي يُجْعَل مَنْ هتكها آثماً[4].

والمقصود هنا النوع الثاني وهي التي يُجْعَل مَنْ هتكها آثماً.

والحِكمة من عصمة الأنبياء حتىٰ يحصلَ بهم التَّأسي والاقتداء، لأنَّ النفوس الطيِّبة مجبولةٌ علىٰ الاقتداء بالقُدوات، بخلاف أصحاب الرَّذائل والقبائح، فإنَّ النفوس المؤمنة تَنْفُرُ عنهم، ولا تَصغِي لكلامهم.

ولأنَّ الذنوب قاذورات كما سمَّاها النبي ﷺ[5]؛ لأنها قاذورات معنوية، وهي تُشبِه القاذورات والنَّجاسات الحسّية، فكيف يجوز نسبتها إلىٰ الأنبياء؟!!

يقول الصابوني في كتابه "النبوة والنبوات": (وهل سيكون لكلام النَّبي أثرٌ في النُّفوس إذا كانت سيرته غيرَ حَسَنةٍ، أو كانت حياتُه ملوَّثةً ببعض المُوبقات والآثام!!)[6].

المطلب الثالث: حدود عصمة الأنبياء

اتفق أهل العلم علىٰ أنَّ الأنبياء معصومون من الشِّرك والكفر، والقبائح؛ كالزّنا وشرب الخمر، والسَّرقة، ومعصومون من الخطأ في التحمُّل والأداء والتَّبليغ، فلا يقع منهم نسيان لتشريع قبل التبليغ، ولا يكتمون شيئاً من التشريع.

---

(١) تيسير التحرير، محمد أمين المعروف بأمير بادشاه ٣/٢٠٠، نشر دار الفكر، بيروت.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ١/١٧ حديث رقم (٢٥)، تحقيق: د. مصطفىٰ ديب البغا، نشر دار ابن كثير، ط: الثالثة، عام ١٤٠٧هـ، ومسلم في صحيحه، مسلم بن الحجاج النيسابوري ١/٥٢ حديث رقم (٢١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ٣/١١٥٥ حديث رقم (٢٩٩٥)، تحقيق: د. مصطفىٰ ديب البغا، البغا، نشر دار ابن كثير، ط: الثالثة، عام ١٤٠٧هـ.

(٤) التعريفات ، الشريف علي بن محمد بن محمد الجرجاني، ص: ١٩٥، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، عام ١٤٠٥هـ.

(٥) كما في قوله ﷺ: ((اجتنبوا هذه القاذورات التي نها الله عنها)) أورده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٠/٤٨٧، تحقيق: محب الدين الدين الخطيب، نشر دار المعرفة، بيروت، وعزاه إلىٰ مستدرك الحاكم، وموطأ الإمام مالك.

(٦) النبوة والنبوات، محمد علي الصابوني، ص: ٧٣، وانظر: عصمة الأنبياء، محمد كاظم محمد خلف الدبلمي ص: ٤-٥، وهو بحث موثق ضمن موقع الألوكة علىٰ شبكة المعلومات الانترنت.

وقد نقل الإيجي –رحمه الله– إجماع الأُمَّة على عِصمة الأنبياء من الكفر والشِّرك قبل النُّبوة وبعدها؛ حيث قال: (وأما الكفر فأجمعت الأُمَّة على عصمتهم منه قبل النُّبوة وبعدها)[١].

وقال الآمدي –رحمه الله–: (فما كان منها كفراً فلا نعلم خلافاً بين أرباب الشَّرائع في عصمتهم عنه)[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: (ففي الجملة كلُّ ما يقدح في نبوتهم وتبليغهم عن الله فهم متفقون على تنزيههم عنه)[٣].

ولم يخالف في عصمة الأنبياء من الوقوع في الكفر إلا طوائفٌ من أهل البدع والضَّلال، وهم:

١/ الأزارقة[٤]: أتباع نافع بن الأزرق مِنَ الخوارج؛ حيث قالوا: بجواز بعثة نبيٍّ عَلِمَ الله أنَّه يَكْفُر بعد نبوته[٥].

٢/ الفَضْلِيَّة[٦] مِنَ الخوارج؛ حيث اعتقدوا أنَّ كلَّ ذنبٍ يُوجَدُ فهو كفر، مع تجويزهم صدور الذُّنُوب عن الأنبياء[٧].

٣/ ذكر ابن حزم في كتابه "الفصل" عن أبي جعفر السَّمناني قاضي الموصل[٨] أنه كان يقول: (أنَّ كلَّ ذنبٍ دقَّ أو جَلَّ فإنه جائز على الرُّسل، حاشا الكذب في التبليغ فقط. قال: وجائز عليهم أنْ يَكْفُروا)[٩].

٤/ الرَّافضة[١٠]: فإنَّهم قد جوَّزوا على الأنبياء إظهارَ الكفر مخافة الهلاك، وعلَّلوا ذلك بقولهم: إذا كان إظهار الإسلام يؤدي إلى القتل كان إلقاءً للنَّفس في التهلكة وهو حرام، لقوله تعالى: ﴿وَلَا

---

(١) المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي ٤٢٦/٣، تحقيق: عبد الرحمن حميرة، نشر دار الجيل، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

(٢) إحكام الأحكام، علي بن محمَّد الآمدي ٢٢٥/١، تحقيق: د. سيد الجميلي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، عام ١٤٠٤هـ.

(٣) منهاج السنة ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ٤٧٢/١، تحقيق: د. محمَّد رشاد سالم، نشر مؤسسة قرطبة، ط: الأولى، عام ١٤٠٦هـ. وانظر: التفسير الكبير، فخر الدين محمَّد بن عمر التميمي الرازي ٧/٣، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤٢١هـ.

(٤) الأزارقة من طوائف الخوارج ينسبون إلى نافع بن الأزرق الحنفي المكي، وكانوا يرون كفر مخالفيهم من هذه الأمة. انظر: الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمَّد البغدادي ص: ٦٢، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: الثانية، عام ١٩٧٧م.

(٥) إحكام الأحكام، علي بن محمَّد الآمدي ٢٢٥/١، تحقيق: د. سيد الجميلي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، عام ١٤٠٤هـ.

(٦) الفضلية من طوائف الخوارج، ينسبون إلى فضل الرقاشي. انظر: مقالات الإسلاميين، علي بن إسماعيل الأشعري ص: ٥١٣، تحقيق: هلموت ريتر، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثالثة، ومنهاج السنة ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ٤١٨/٢، تحقيق: د. محمَّد رشاد سالم، نشر مؤسسة قرطبة، ط: الأولى، عام ١٤٠٦هـ.

(٧) منهاج السنة النبوية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ٤٧٢/١، تحقيق: د. محمَّد رشاد سالم، نشر مؤسسة قرطبة، ط: الأولى، عام ١٤٠٦هـ.

(٨) من أعلام الحنفية، وكان على مذهب الأشاعرة في الأصول، تتلمذ على ابن الطيب الباقلاني، توفي سنة ٤٤٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ٦٥١/١٧–٦٥٢، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمَّد نعيم العرقسوسي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: التاسعة، عام ١٤١٢هـ.

(٩) الفصل في الأهواء والنحل والملل، أبو محمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٢/٤، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

(١٠) الرافضة سموا بذلك لرفضهم إمامة زيد بن علي بن الحسين، ويطلق عليهم الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، لاعتقادهم أن الإمامة محصورة في اثني عشر إماماً من آل البيت، ولا تخرج عنهم إلا بظلم، وأوَّل أئمتهم عليٌّ ﷺ، وآخر أئمتهم محمَّد بن الحسن العسكري، وهو الإمام الغائب، ومهديهم المنتظر الذي يعتقد الرافضة أنه سيخرج في آخر الزمان، فيملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جَوراً وظلماً. انظر: مقالات الإسلاميين، علي بن إسماعيل الأشعري ص: ٦٥، تحقيق: هلموت ريتر، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثالثة، والملل والنحل، محمَّد بن عبد الكريم الشهرستاني ١٦٣/١– ١٧٥، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، عام ١٤١٣هـ.

تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٥]، وإذا صار إظهار الإسلام حراماً كان إظهار الكفر واجباً[١].

ثم إنَّ العلماء اختلفوا فيما عدا ذلك من الذُّنوب، هل هم معصومون منها على سبيل العَمْد بعد النُّبوة، أم لا؟ ومحصَّل هذه الأقوال ثلاثة:

القول الأول: أنَّهم معصومون من الكبائر[٢] والصَّغائر[٣]، فلا تصدر منهم الكبائر والصَّغائر عمداً بعد بعد النُّبوة.

وهؤلاء استدلوا بأنَّ العِصْمة معناها: المنع مطلقاً، وهذا يشمل المنع من جميع المعاصي كبيرها وصغيرها.

وهذا القول مال إليه ابن حزم الظَّاهري –رحمه الله– وأيّده بقوله: (فسقط قولُ مَنْ نَسَبَ إلى الأنبياء عليهم السَّلام شيئاً من الذُّنوب بالعَمْد صغيرها وكبيرها؛ إذ لم يَبْقَ لهم شبهةٌ يموهوِّن بها أصلاً، وإذ قد قامت البراهين على بطلانها، ولَحِقُوا بذي الخويصرة[٤]. ومن الباطل المحال أن يتمَّ الله نعمته على على عبدٍ ويعصي الله بما كبُر وما صَغُر؛ إذ لو كان ذلك لما كانت نعمةُ الله تعالى عليه تامةً بل ناقصة؛ إذ خذله فيما عصى فيه... وما وقَّرَ رسول الله ﷺ، ولقد بَلَغَ الغاية القُصوى في الاستهزاء برسل الله صلى الله عليهم وسلم مَنْ جوَّز أن يكونوا سُرَّاقاً وزناةً ولاطةً وبغَّائيين، ووالله ما نعلم كفراً أعظمَ من هذا، ولا استهزاءً بالله تعالى وبرسله وبالدِّين أعظمَ مِنْ كُفْرِ أهل هذه المقالة. وليتَ شِعْري ما الذي أمَّنهم مِنْ كذبهم في التبليغ؟! لأنَّا لا ندري لعلَّهم بلَّغوا إلينا الكَذِبَ عن الله تعالى!!)[٥].

القول الثاني: أنَّهم معصومون من الكبائر دون الصَّغائر. وهؤلاء استدلوا بأنَّ الوقوع في الصَّغائر لا يمنعُ الاقتداء، ولا يَهْتِكُ الشَّرف والمكانة. وهذا القول نسبه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أكثر علماء الإسلام[٦]. وقال به جمهور المتكلمين[٧].

---

(١) المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي ٤٢٦/٣، تحقيق: عبد الرحمن حميرة، نشر دار الجيل، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٤١٧هـ، وعصمة الأنبياء، فخر الدين الرازي ص: ١٨، مطبعة الشهيد، قم بإيران، عام ١٤٠٦هـ.

(٢) الكبائر هي كلُّ ذنب رتَّب الله عليه حدَّاً في الدُّنيا، أو توعَّد الله صاحبَه بلعنٍ أو غضبٍ أو نار، أو تبرأ النبي ﷺ من فاعله أو قائله؛ كالزِّنا وشرب الخمر، وعقوق الوالدين، وأكل الربا. انظر: شرح الطحاوية ابن أبي العز الحنفي ص: ٤١٨، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الرابعة عام ١٣٩١هـ، وفتح القدير للشوكاني ٤٥٨/١، محمَّد بن علي الشوكاني، نشر دار الفكر، بيروت.

(٣) الصَّغائر دون الكبائر، وهي الذُّنوب التي بين الحدَّين؛ حدّ الدنيا وحدّ الآخرة، أي: لم تبلغ حدَّ الدُّنيا ولا حدَّ الآخرة، كالقُبلة، ونحوها، ونحوها، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ﴾ [سورة النجم، الآية: ٣٢]. انظر: تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ٢٥٧/٤، نشر دار الفتح، الشارقة على نفقة سمو الشيخ/ محمَّد بن راشد آل مكتوم

(٤) ذو الخويصرة التميمي، رجل من تميم، وهو بذرة الخوارج، ورأسُهم، واسمه نافع، اعترض على قسم النبي ﷺ لما كان يقسم الغنائم بخيبر وقال له اعدل يا محمَّد، ثم ذكر النبي ﷺ حديث الخوارج، وأنه سيخرج من ضئضئه أقوام يحقر أحدنا صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية. انظر: مقدمة فتح الباري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٢٩٩/١، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة، بيروت، عام ١٣٧٩هـ.

(٥) الفصل في الأهواء والنحل والملل، أبو محمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٢٤/٤، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ٣١٩/٤، جمع عبد الرحمن بن محمَّد بن قاسم العاصمي النجدي، نشر مكتبة ابن تيمية.

(٧) انظر: إحكام الأحكام، علي بن محمَّد الآمدي ٢٢٥/١، تحقيق: د. سيد الجميلي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، عام ١٤٠٤هـ.

وذَكَرَ ابنُ تيمية –رحمه الله–: أنَّ أصحاب هذا القول يقولون: إنَّ النَّبي وإنْ وقع في الصَّغائر فلا يُقرُّ عليها، فتكون العِصْمة في عدم الإقرار على الصَّغائر، لا في وقوعها منهم(١).

القول الثالث: أنهم معصومون من الكبائر، وكذلك الصَّغائر التي تقدح في كمال الصِّدق والأمانة والشَّرف، أمَّا الصَّغائر التي لا تقدح في كمال الصِّدق والأمانة والشَّرف فلا يُعصَمُون منها(٢).

وهؤلاء استدلوا بما حصل من عتابٍ لبعض الأنبياء، كقوله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه، الآية: ١٢١]، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [سورة هود، الآية: ٤٦]، وكقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١﴾ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾ [سورة عبس، الآيات: ١، ٢، ٣، ٤].

وهذا القول الأخير اختاره الشيخ صالح آل الشيخ في تعليقاته على "الطَّحاوية"؛ حيث قال –رحمه الله–:

(أما الصَّغائر فمَنَعَ منها الأكثرون– أي: وقوع الصَّغائر من الأنبياء والرُّسل–.

والصَّواب: أنَّ الصغائر على قسمين:

أ/ صغائرٌ مؤثِّرة في صِدْقِ الحديث، وفي تبليغ الرِّسالة، وفي الأمانة، فهذه لا يجوز أن تكون في الأنبياء، والأنبياء مُنَزَّهون عنها؛ لأجل أنَّها قادحة أو مؤثِّرة في مقام الرِّسالة.

ب/ والثاني من أقسام الصَّغائر: ممَّا يكون مِنْ طبائع البَشر في العمل، أو في النَّظر، أو فيما أشبه ذلك، أو مِن جهة النَّقص في تحقيق أعلى المقامات، وأشباه ذلك، فهذه جائزة، ولا نقول واقعةً؛ بل نقول جائزةً، والله عزَّ وجلَّ أنزل على نبيِّه ﷺ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [سورة الفتح، الآيتان: ١–٢]، فالنَّبي ﷺ غَفَر الله له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر)(٣) أ.هـ.

والمختار من هذه الأقوال هو الأول، وذلك لأنَّ الكبائر يتحرَّز منها عمومُ المؤمنين، ويُعصَم منها عبادُ الله المتقون دون الأنبياء، فلا تبقى ميزةٌ لعِصمة الأنبياء مِن الكبائر دون الصَّغائر، لاشتراكهم فيها مع غيرهم.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ٣٢٠/٤، جمع: عبد الرحمن بن محمَّد بن قاسم العاصمي النجدي، نشر مكتبة ابن تيمية، ط: الثانية.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ١٢٥/١٥، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، عام ١٣٩٢هـ.

(٣) اتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ص:١٥٠/١–١٥١، خرج أحاديثه سليمان القاطوني، نشر دار المودة، المنصورة، مصر، ط: الأولى، عام ١٤٣٢هـ.

يقول محمَّد عزت الطهطاوي: (ونستطيع أن نؤكِّد ونحن مطمئنون أنَّ الأنبياءَ والمرسلين عليهم السَّلام لا يجترحون السَّيئات، إذ كيف يجترحونها وبعض النَّاس لا يجترحها بنصِّ القرآن. وأنبياء الله ورسله هم صفوة خلقه، فهم أحقُّ بهذه الدَّرجة، وبكلِّ فضيلةٍ –بلا خلاف – مِنْ أهل الإسلام. قال تعالىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٢١].. إلىٰ أنْ قال:

وجماع ما تقدَّم: أنَّ الله عزَّ وجلَّ قد طَهَّر أنبياءه ورسلَه وصانَهم مِنْ كلِّ ما يُعابون به، لأنَّ العيب أذىً، وقد حرَّم الله عزَّ وجلَّ أنْ يُؤْذَىٰ رسولُه قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٥٧])[١].

قلت: وأمَّا ما حَصَلَ مِنْ عتابٍ لهؤلاء الأنبياء، فسيأتي الجوابُ عنه في المبحث الخامس، لأنَّه في ذكر الشُّبَهات حول عصمة الأنبياء، والرَّدِّ عليها.

وأمَّا ما هو من طبيعة البَشَر؛ كالنُّسيان والسَّهو في الصَّلاة، فذلك واقع عنهم، وليسوا بمعصومين عنه باتِّفاق العلماء[٢]، قال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [سورة طه، الآية: ١١٥]، وقال ﷺ: ((إنما أنا بَشَرٌ أنسىٰ كما تنسوْن، فإذا نسيتُ في الصَّلاة فذكروني))[٣].

---

(١) انظر: الميزان في مقارنة الأديان حقائق ووثائق، المستشار محمَّد عزت الطهطاوي ص: ٤٢-٤٣، نشر دار القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤٢٣هـ.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ٤٧٢/١، تحقيق: د. محمَّد رشاد سالم، نشر مؤسسة قرطبة، ط: الأولى، عام ١٤٠٦هـ.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، مسلم بن الحجاج القشيري ٤٠٠/١، حديث رقم (٥٧٢)، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المبحث الثاني: الأدلة النَّقليّة والعقليَّة على عِصْمَة الأنبياء

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: الأدلة النّقليّة

دلَّت النُّصوص المتكاثرة على عصمة الأنبياء والمرسلين، وفيما يلي ذكرٌ لبعض هذه النُّصوص:

١/ قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٠].

دلَّت هذه الآية على وقوع العصمة للأنبياء. ووجه ذلك: لأنَّ الله تعالى أمر نبيه أن يهتديَ بهداهم –أعني الأنبياء السَّابقين له ﷺ– فلو كان يجوز عليهم الذَّنب يكون قد حضَّه على المعاصي وندبه إلى الذُّنوب، وهذا محال[١].

٢/ قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٢١].

دلَّت هذه الآية على وقوع العِصْمَة للأنبياء. ووجه ذلك: إذا كان مَنْ دون الأنبياء –وهم عباد الله المتقون– لا يجترحون السَّيئات، فكيف يجترحُها الأنبياء؟! لأنَّ الأنبياء هم صفوة خَلْقِ الله، فهم أحقُّ بهذه الدَّرجة، وبكلِّ فضيلة –بلا خلاف – مِنْ أهل الإسلام[٢].

٣/ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣١].

دلَّت هذه الآية على ثبوت العصمة للأنبياء. ووجه ذلك: لأنَّ الله تعالى أمرنا باتِّباع النَّبي ﷺ مطلقاً، ولو جاز عليه الذَّنب لما أَمَرَنا باتِّباعه مطلقاً.

٤/ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [سورة الحجرات، الآية: ٦]

دلَّت هذه الآية على وقوع العصمة للأنبياء. ووجه ذلك: لأنهم لو أذنبوا لرُدَّت شهادتهم؛ إذ لا شهادة لفاسق بالإجماع، واللازم باطل بالإجماع، فبطل الملزوم وهو نفي العِصْمَة باقتراف الفِسْق.

ولأنَّ مَنْ لا تُقبَل شهادتُه في القليل الزَّائل بسرعة مِن متاع الدُّنيا كيف تُسْمَع شهادتُه في الدِّين القَيِّم؛ أي القائم إلى يوم القيامة.

٥/ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٥٧].

(١) انظر: الميزان في مقارنة الأديان حقائق ووثائق، المستشار محمد عزت الطهطاوي ص: ٤٢، نشر دار القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤٢٣هـ.

(٢) نفس المصدر ص: ٤٢.

دلَّت هذه الآية على وقوع العِصْمة للأنبياء. ووجه ذلك: لأنَّه إنْ صَدَرَ عنهم ذنبٌ وَجَبَ زجرُهم وتعنيفُهم؛ لعموم وجوب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ولا شكَّ أنَّ زجرهم إيذاءٌ لهم، وإيذاؤهم حرام إجماعاً لهذه الآية؛ فلو لم يكونوا معصومين لما حُرِّم إيذاؤهم مطلقاً.

٦/ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [سورة الجن، الآية: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٤٤].

دلَّت هاتان الآيتان على وقوع العصمة للأنبياء. ووجه ذلك: لأنَّهم لو أذنبوا لدخلوا تحتهما، واللازم باطل، فبطل الملزوم، وهو انتفاء العصمة بارتكاب الذَّنب.

٧/ قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢٤].

دلَّت هذه الآية على وقوع العِصمة للأنبياء. ووجه ذلك: لو جاز عليهم الذَّنب لما نالوا درجة النُّبوة، لأنَّ المذنب ظالم فلا يُمْنَح عهدُ الله، وأيُّ عهدٍ أعظم من النُّبَوة؟!!

فإنْ حُمِل ما في الآية على عهد النُّبوة فذاك، وإنْ حُمِلَ على عهد الإمامة فبطريق الأولى، لأنَّ مَنْ لا يستحقُّ الأدنىٰ لا يستحقُّ الأعلى.

٨/ قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [سورة ص: الآية: ٨٢، ٨٣].

دلَّت هذه الآية على وقوع العصمة للأنبياء. ووجه ذلك: لأنَّه لو صَدَرَ منهم الذَّنب لم يكونوا مُخْلَصِين، لأنَّ الذَّنب بإغواء الشَّيطان، وهو لا يغوي المُخْلَصِين، واللازم باطل؛ لقوله تعالى في حقِّ إبراهيم وإسحق ويعقوب: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [سورة ص، الآية: ٤٦]، وفي حق يوسف: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٢٤].

٩/ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة سبأ، الآية: ٢٠].

دلَّت هذه الآية على وقوع العصمة للأنبياء. ووجه ذلك: لأنَّ الذين لم يَتَّبِعُوه إنْ كانوا هم الأنبياء فذاك مطلوبنا، وإن لم يكونوا إيَّاهم، بل كانوا غيرَهم، فالأنبياء أيضاً لم يَتَّبِعوه بالطَّريق الأولى؛ فإنَّهم بذلك أحرىٰ من سائر المؤمنين.

أو نقول: لو كان ذلك الفريقُ غيرَ الأنبياء لكانوا أفضلَ من الأنبياء، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحجرات، الآية: ١٣]، وتفضيل غير الأنبياء عليهم باطلٌ بالإجماع، فوجب القَطْعُ بأنَّ الأنبياء لم يتْبَعوه ولم يذنبوا.

١٠/ قوله تعالى في حقِّ إبراهيم وإسحق ويعقوب والأنبياء الذين استجيبت دعوتهم: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٩٠].

دلَّت هذه الآية على وقوع العِصْمَة للأنبياء. ووجه ذلك: لأنَّ الجمع المحلى بالألف واللام للعموم، فيتناول جميع الخيرات من الأفعال والتُّروك.

١١/ وجماع ذلك قولُه تعالى في حقِّ الأنبياء: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [سورة ص، الآية: ٤٧]، فقوله: ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ يتناولان جميع الأفعال والتُّروك لصحة الاستثناء؛ إذ يجوز أنْ يقُال فلان من المصطَفَين إلا في كذا، ومن الأخيار إلا في كذا، فدلَّ على أنَّهم كانوا مِن المصطَفَيْن الأخيار في كلِّ الأمور. فلا يجوز صُدُور ذنبٍ عنهم.

فإن قيل: الاصطفاء لا ينافي صُدُور الذَّنب بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٣٢] فقسَّم المصطفين إلى الظالم، والمقتصد، والسابق.

فالجواب: نقول الضمير في قوله تعالى: {فمنهم} راجع إلى العباد لا إلى المصطفَين، لأنَّ عوده إلى أقرب المذكورين هو الأولى[١].

المطلب الثاني: الأدلة العقليَّة

العقل يدلُّ دلالة قاطعة على عصمة الأنبياء. ومن أوجه دلالته:

أ/ لما كانت الحكمة من عصمة الأنبياء تحقق الاقتداء بهم، فإنَّ عدم العصمة يؤدي إلى مساواة غيرهم بهم، فيكون الأخذ عنهم كالأخذ من غيرهم، فلا تقع مزية لهم، وذلك باطل.

ب/ ولأن القول بعدم عصمة الأنبياء يؤدي إلى القدح في تبليغهم الرِّسالة؛ حيث يمُكن نسبة الخطأ أو الزِّيادة أو النَّقص في التَّشريع، وهذا غير ممكن في حقِّهم، لأنَّ الله قد عَصَمَهم مِن ذلك كلِّه[٢].

ج/ أنَّ القول بعصمتهم أبلغ في تعظيمهم وتوقيرهم، وذلك واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

---

(١) للآيات المتقدِّمات وأوجه دَلالتَهُنَّ للعصمة ينظر: المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي ٣/٤٢٨-٤٣١، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، نشر دار الجيل، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، وعصمة الأنبياء، فخر الدين الرازي ص: ١٨، مطبعة الشهيد، قم بإيران، عام ١٤٠٦هـ.

(٢) انظر: منهاج السنة ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ١/٤٧٢، تحقيق: د. محمَّد رشاد سالم، نشر مؤسسة قرطبة، ط: الأولى، عام ١٤٠٦هـ. التفسير الكبير، فخر الدين محمَّد بن عمر التميمي الرازي ٣/٧، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤٢١هـ، وعصمة الأنبياء، محمَّد كاظم محمَّد خلف الدَّبلمي ص: ٤-٥، ضمن موقع الألوكة على شبكة المعلومات الانترنت، وهو بحث موثَّق بالمراجع والمصادر.

هـ/ أن عدم عصمتهم يلزم منها تسويتهم بغيرهم، وهذا باطل، وإذا بَطَل اللازم بَطَل الملزوم وهو عدم عصمتهم.

فثبت أنَ عصمتهم قائمةٌ شرعاً وعقلاً.

المبحث الثالث: التعريف بأهل الكتاب

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف باليهود

اليهود هم الذين يزعمون أنَّهم قوم موسى عليه السَّلام، وكتابهم التوراة(١).

وسمُّوا باليهود قيل: نسبة ليهوذا، أحدِ أسباط بني إسرائيل.

وقيل: أخذاً من قولهم: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٥٦]، أي: تُبْنَا(٢).

وقيل: نسبةً إلى دولة يهوذا التي كانت في فلسطين بعد سليمان –عليه السَّلام–(٣).

وقد وردت تسميتهم بهذا الاسم في القرآن كثيراً، وفي بعض الآيات وردت تسميتهم ببني إسرائيل، وإسرائيل هو جدُّهم يعقوب عليه السلام.

إلا أن الملاحظ أن تسميتهم باليهود لم تَرِد في القرآن إلا في مواطن الذَّم، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [سورة المائدة الآية: ٦٤]، وقوله عز وجل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ﴾ [سورة المائدة الآية: ١٨]، وقوله عز وجل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٠]، وقوله عز وجل: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٦٧].

وهذا يدلُّ على أنهم تلقَّبُوا بهذا اللَّقب بعد أنْ فَسَدَ حالُهم وانحرفوا عن دِين الله. والله أعلم(٤).

واليهود بَعَثَ الله إليهم موسى –عليه السلام– فآمنوا بدعوته، ثم إنَّهم خالفوا موسى –عليه السَّلام– فعبدوا العِجْلَ، فعاقبهم الله تعالى بالتِيْهْ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْۛ أَرْبَعِينَ سَنَةًۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٢٦]، ثم إنَّ الله سلَّط عليهم مَلِكَ بابل (نَبُوخَذْ نَصَّر) فسَامَهم سوءَ العذاب؛ فسَبَاهم، وقَتَلَ مِنهم مَنْ قَتَل(٥).

---

(١) دراسات في الأديان، د. سعود بن عبد العزيز الخلف ص: ٢٧، نشر دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى، عام ١٤١٤م.

(٢) انظر: القاموس المحيط، مجد الدين بن مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي ١/٦٥٤، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، عام ١٤١٢هـ.

(٣) دراسات في الأديان، د. سعود بن عبد العزيز الخلف ص: ٢٦، نشر دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى، عام ١٤١٤م.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢٧.

(٥) انظر: إنجيل برنابا، سيف الله أحمد فاضل ص: ١٦٣، نشر دار القلم، الكويت، ط: الثانية، عام ١٤٠٣هـ، وتاريخ الطبري، أبو جعفر ابن جرير الطبري ١/٣٢٦، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

وقد فقدوا كتابهم التوراة خلال فترة التِيْهِ، ثمَّ كتبها إليهم عزرا –وهو العزير–، وكان من أحبارهم المقدَّمين، وقد أدخل فيها ما أدخل من التَّحريف[1]، ثمَّ تتابع علماء اليهود على كتابة التوراة، وكلٌّ يُدْخِلُ فيها ما يرى أنَّ فيه مصلحةً له أو لغيره، ولذا التوراة دخلها التَّحريف مِنْ أوسعِ أبوابه، حتى صار علماء الإسلام لا يثقون في شيءٍ منها، إلا ما كان متَّفِقاً مع القرآن، وهو نَزْرٌ يسير[2].

وتاريخ اليهود حافلٌ بالشَّرِّ لطبائعهم السَّيئة، والتي كَشَفَ القرآن عن كثيرٍ منها، كالحسد، والغِش، ونقض العهود، وقتل الأنبياء، وأخذِ الرِّشوة، والتعامل بالرِّبا، والتحايل على أحكام الله تعالى.

المطلب الثاني: التعريف بالنَّصارى

النَّصارى هم الذين يزعمون أنهم يتَّبِعُون المسيح عليه السلام، وكتابهم الإنجيل[3].

سمُّوا بالنصارى قيل: نسبة إلى نصرانة، ويقال لها: ناصرة ونَصُوريَّة، وهي القرية التي كان فيها المسيح عليه السلام.

وقيل: نسبة لقول عيسى عليه السلام للحواريين: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِۖ﴾ [سورة الصف، الآية: ١٤].

وقيل: لتناصرهم فيما بينهم[4].

وقال صاحب الكشاف: (النَّصارى جمع نصران يُقال: رجل نصران، وامرأة نصرانة، والياء في نصراني للمبالغة كالتي في أحمري، سمُّوا لأنهم نصروا المسيح عليه السلام)[5] انتهى.

ويُطْلَقُ عليهم في القرآن الكريم النَّصارى، وأهلُ الكتاب، وأهلُ الإنجيل، وهم يُسَمُّون أنفسهم بالمسيحيين نسبةً إلى المسيح عليه السلام.

ولم تَرِد هذه التسمية في القرآن ولا في السُّنة، وهي تسمية لا تُوافق واقعَهم؛ لتحريفهم دِينَ المسيح عليه السلام، وتبدِيلهم التوحيدَ بالشِّرك، فالأولى أنْ يُطْلَق عليهم نصارى، أو أهلُ الكتاب[6].

والنَّصارى في عصرنا الحديث طائفتان:

الأولى: الكاثوليك، وهم أتباع البابا في روما.

الثانية: الأرثوذكس، وهم النَّصارى الشرقيون الذين اتَّبعوا الكنيسة الشَّرقية في القَسْطَنْطِينيَّة.

---

(١) ا دراسات في الأديان، د. سعود بن عبد العزيز الخلف ص: ٦٧، نشر دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى، عام ١٤١٤م.

(٢) انظر: دراسات في الأديان، د. سعود بن عبد العزيز الخلف ص: ٦٩–٨٦، نشر دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى، عام ١٤١٤م.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١٠٣.

(٤) انظر: التفسير، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي ٩٧/٣، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤٢١هـ، والقاموس المحيط، مجد الدين بن محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ٢٠٢/٢، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، عام ١٤١٢هـ.

(٥) الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ١٧٥/١، تحقيق: عبد الرازق المهدي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٦) دراسات في الأديان، د. سعود بن عبد العزيز الخلف ص: ١٠٣، نشر دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى، عام ١٤١٤م.

وبينهما فوارق في الاعتقادات والعبادات[١].

المبحث الرابع: موقف أهل الكتاب مِنْ عِصْمَة الأنبياء

يعتقد أهل الكتاب بعامَّة مِن اليهود والنَّصارىٰ أنَّه يجوز علىٰ أنبياء الله ورسله معصيةُ الله في جميع الكبائر، والصَّغائر من الذُّنوب، فيما عدا الكذب في التبليغ فقط، لذلك فالأنبياء في نظرهم غير معصومين من الخطأ والخطيئة، وبتعبير أهل الكتاب يقولون: ((إن الرُّوح القُدُس يعصمهم فيما ينطق به علىٰ أفواههم، فتكون نبوءاتُهم وأقوالهم معصومةً من الخطأ، وذلك بفعل الرُّوح القُدُس الذي يهيمن عليهم، فلا يخطئون فيما يقولون، ولا يخطئون فيما يكتبون، وفيما عدا ما هو موحىٰ به إليهم، فإنَّ الأنبياء والمرسلين غيرُ معصومين مِن الخطأ والخطيئة))[٢].

وفي هذا المبحث نتطرَّق إلىٰ بعض أقوالهم من كتبهم. وهذه الأقوال علىٰ نوعين: أقوالٌ مجملة تدلُّ علىٰ عدم عصمة البشر عموماً؛ فيُدْخِلون في هذا العموم الأنبياء، وأقوالٌ خاصَّة في عدم عصمة الأنبياء.

النوع الأول: الأقوال المجملة في عدم عصمة البشر، والتي يُدْخِلون الأنبياء تحتها.

فمن الأقوال المجملة ما يلي:

١/ ((كيف يقدر إنسان خاطئٌ أن يعمل مثل هذه الآيات؟))[٣].

٢/ ((ما الإنسان الفاني حتىٰ يكون طاهراً؟! أو مولود المرأة حتىٰ يكون محقَّاً؟! ها[٤] قدوسيه لا يأتمنهم، والسموات ليست طاهرة في عينيه. فكم بالأحرىٰ المكروه الفاسد، الإنسان الشَّارب الإثمَ كالماء!))[٥].

٣/ وجاء في سفر المزامير[٦]: ((فسدوا وأتوا المكروه بأعمالهم. ليس من يفعل صلاحاً. يَهْوَه من السَّماء أشرف على بني البشر، ليرىٰ هل من ذي بصيرة، هل من طالبٍ ليهوه، جميعهم قد حادوا، معاً فسدوا. ليس من يفعل صالحاً، ولا واحِدٌ)).

٤/ وقد ورد في سفر الأمثال[٧]: ((مَنْ يقدر أن يقول: قد نقيتُ قلبي، تطهرتُ من خطيئتي؟!)).

خطيئتي؟!)).

---

(١) ينظر: المصدر نفسه ص: ٢٣٨.

(٢) الميزان في مقارنة الأديان حقائق ووثائق، المستشار مُحَمَّد عزت الطهطاوي ص:٣٣، نشر دار القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤٢٣هـ.

(٣) إنجيل يوحنا، إصحاح ٩، عدد ١٦.

(٤) في بعض النسخ: (هوذا)

(٥) سفر أيوب: إصحاح ١٥، عدد ١٤-١٦.

(٦) سفر المزامير إصحاح ١٤، عدد ١-٣.

(٧) إصحاح ٢٠، عدد ٩.

النوع الثاني: الأقوال الخاصَّة في عدم عصمة الأنبياء.

أولاً: أقوال اليهود في عدم عصمة الأنبياء

اليهود قوم بهت تطبَّعت نفوسُهم على البغي والعدوان، فلم يَسْلَم منهم حتى أنبياء الله تعالى، فقالوا فيهم من السُّوء والشَّناعة ما تَتَنَزَّهُ عنه الأسماع، وتنفرُ منه القلوبُ السَّليمةُ والطِّباع، ولولا ضرورة البحث تقتضي إيرادَه هنا لما سوَّدتُ به هذه الأوراق، فهو أخسُّ مِنْ أن يُطَّلَعَ عليه وأخبثُ مِنْ أن يُشارَ إليه، ولكنْ كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٥].

ومن أقوالهم السَّيئة في الأنبياء:

١/ قولهم في آدم أبي البشر –وهو أول الأنبياء عليهم السلام–:

ذكروا أنه أخطأ، وعصى ربَّه، وورَّث الجنس البشري كلَّه خطيئتَه؛ إذ خالف هو وزوجته أمر ربه ومولاه وسيِّده، لأكلهما من شجرة المَعْرِفة، لذلك أخرجهما ربُّهما من جنة عدن، وأنزله هو وزوجته حواء إلى أرض الدُّنيا(١).

٢/ قولهم في نوح – وهو أول الرُّسل عليه السلام–:

نسبوا إليه أنه شرب الخمر وسَكِر وتعرَّى.

ونص القصة كما في سفر التكوين(٢): ((وابتدأ نوح يكون مزارعاً وغَرَسَ كَرَماً. وشَرِبَ مِنْ الخَمْرِ فَسَكِر وتكشف داخل خيمته)).

٣/ قولهم في إبراهيم –وهو خليل الله عليه السلام– حيث وصفوه بالكذب والدِّياثة:

فذكروا أنه كَذَب على فرعون ملك مصر عند زيارته له، وأخبر المصريين عن زوجته والتي كانت جميلة، أنها أخته، وذلك حتى إذا أخذها فرعون أعطاه لأجلها غنماً وبقراً وحميراً وعبيداً وإماءً وأتناً وإبلاً كما في سفر التكوين(٣).

ويقولون: إن إبراهيم عليه السلام كرَّر نفس هذه الواقعة مع ((أبيمالك)) ملك جِرار فكذب عليه، وقال عن زوجته: إنها أختُه، فإذا أخذها أبيمالك مَلِك جرار حَصَلَ إبراهيم منه على غنم وبقر وعبيد وإماء كما في سفر التكوين(٤).

٤/ قولهم في لوط –عليه السلام–:

---

(١) سفر التكوين: إصحاح ٣، عدد ٢٣، ٢٤.

(٢) إصحاح ٩، عدد ٢٠، ٢١.

(٣) إصحاح ١٢، عدد ١٩.

(٤) إصحاح ٢٠، عدد ٣.

زعموا أنه أخطأ وزنى بابنتيه بعد أن شرب الخمر.

ونصُّ القصة كما في سفر التكوين: ((... فسكن –يعني لوط– في المغارة هو وابنتاه. وقالت البكر للصغرى: أبونا قد شاخ، وليس رجل في الأرض ليدخل علينا كعادة أهل الأرض كلِّها!! هلمّ نسقي أبانا خمراً ونضطجع معه. ونقيم من أبينا نسلاً!! فسقتا أباهما خمراً في تلك الليلة، ثم دخلت البكر واضطجعت مع أبيها، ولم يعلم باضطجاعها ولا بقيامها، وحدَث في الغد أن البكر قالت للصغرى: ها أنا قد اضطجعت مع أبي، فلنسقيه خمراً الليلة أيضاً ثم ادخلي فاضطجعي معه. ثم قامت الصغرى واضطجعت معه، إلا أنه لم يعلم باضطجاعها ولا بقيامها، فحبلت ابنتا لوط من أبيهما، فولدت البكر ابناً، ودعت اسمه ((موآب))، وهو أبو الموآبين إلى اليوم، والصغرى أيضاً ولدت لبناً ودعت اسمه بن عَمِّي وهو أبو بني عَمُّون إلى اليوم))(١).

٥/ قولهم في إسحاق –عليه السلام–:

زعموا أنه كذب على أبيمالك وأهل جرار أيضاً فذكر لهم أن رِفْقة زوجتَه هي أختُه كما في سفر التكوين(٢).

٦/ قولهم في يعقوب – وهو إسرائيل عليه السلام جدُّ بني إسرائيل أو اليهود كما غلب على تسميتهم–(٣).

نسبوا إليه أنه غشَّ أباه وخدعه بمؤامرة دنيئة بينه وبين والدته رِفقة، حتى حصل على بركة أخيه من أبيه، وهو على فراش الموت، فلما علم بذلك أبوه قال لأخيه الآخر: ((جاء أخوك –يعنون يعقوبَ عليه السلام– بخداع لكي يأخذ بركتك))(٤).

٦/ قولهم في موسى –وهو من أولي العزم من الرسل عليه السلام–:

زعموا عنه في سفر الخروج من كتاب التوراة أنه طلب من بني إسرائيل عند خروجهم من مصر ألا يمضوا فارغين، وعليهم أن يحتالوا لسلب المصريين متاعهم من الذهب والفضة(٥).

ونصُّ القصة كما في سفر التكوين:

((فحمل الشعب عجينَهم قبل أن يختمر، ومعاجنهم مصرورة في أرديتهم على أكتافهم، وفعل بنو إسرائيل بحسب كلام موسى، فطلبوا من المصريين متاعاً من فضة، ومتاعاً من ذهب وأرديةً، وأعطى يَهْوَه(٦) الشعب حظوةً في عيون المصريين، حتى أعاروهم فسلبوا المصريين))(١).

---

(١) سفر التكوين: إصحاح ١٩، عدد ٣١–٣٨.

(٢) سفر التكوين: إصحاح٢٦، عدد ٦–٩.

(٣) الميزان في مقارنة الأديان حقائق ووثائق، المستشار محمد عزت الطهطاوي ص:٣٥، نشر دار القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤٢٣هـ.

(٤) سفر التكوين: إصحاح٢٧، عدد ١–٢٧.

(٥) الميزان في مقارنة الأديان حقائق ووثائق، المستشار محمد عزت الطهطاوي ص:٣٥، نشر دار القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤٢٣هـ.

(٦) لقب للرب عند اليهود والنصارى.

كما نسبوا إليه في سفر "التثنية" من كتاب التوراة أنه قتل سيحون ملك حشبون، وكذلك بنيه، وجميع قومه، وعندما استولى على بلاده قام بإحراق الرجال والنساء والأطفال، لكنه استبقى البهائم فقط لسلبها، وذلك في قوله لبني إسرائيل(٢):

((قوموا ارتحلوا واعبروا وادي أرنُون. انظر: قد أسلمت إلى يدك سيحون ملك حَشْبُون الأموري وأرضه ... إلى قوله: فخرج سيحون للقائنا هو وجميع شعبه للحرب في ياهص، فأسلمه يَهْوَه إلهُنا إلينا فهزمناه وبنيه وجميع شعبه، واستولينا على كلِّ مدنه في ذلك الوقت، وحرقنا من كل مدينة الرجال والنساء والأطفال، ولم نبق باقياً، لكن البهائم نهبناها لأنفسنا مع غنيمة المدن التي استولينا عليها))(٣).

وفي هذا الكلام نسبة حرق الأطفال والنساء إلى موسى عليه السلام، ونسبة أخذ الغنائم، وهي لم تحل إلا لنبيّنا صلى عليه وسلم كما في الحديث: ((وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحدٍ قبلي))(٤).

هذه بعض أقوال اليهود في عدم عصمة الأنبياء، وهي تدلُّ على خبث اليهود ومكانة الأنبياء الدَّنيئة في نفوسهم– قاتلهم الله أني يُؤفكون–، ولذلك لم يراعوا حرمةً لأنبيائهم؛ فقتلوا بعضهم، ومثَّلوا ببعضهم، كنشرهم زكريا –عليه السلام– بالمنشار، وذبحهم ولده يحيى –عليه السلام–(٥).

ثانياً: أقوال النَّصارى في عدم عصمة الأنبياء

النصارى جعلوا من مصادرهم المعتمدة العهد القديم –وهو التوراة–، وآمنوا بما فيه وصدَّقوه، وجعلوا له قدسيةً؛ حيث أسموه مع الإنجيل الكتاب المقدَّس. وهذا يستلزم أنهم صدَّقوا بما في التوراة من هذه الأقوال المنافية لعصمة الأنبياء.

ومما يبيِّن تصديقهم لهذه النصوص وقبولُها ما جاء عن كهنتهم في وصف الكتاب المقدَّس: ((إن ذلك الكتاب هو صوت الجالس على العرش كل سفرٍ من أسفاره، أو إصحاح من إصحاحاته، أو فقرة من فقراته هو حديث نطق به الكائن الأعلى، وأنه كله قد أوحي به من الله)) طبقاً لما ذكره بولس في رسالته الثانية إلى تيمثيوس في قوله: ((فإن الكتاب كلَّه قد أوحي به من الله))(٦).

---

(١) سفر الخروج: إصحاح١٢، عدد ٣٤، ٣٥، ٣٦.

(٢) الميزان في مقارنة الأديان حقائق ووثائق، المستشار محمد عزت الطهطاوي ص:٣٥، نشر دار القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤٢٣هـ.

(٣) سفر التثنية: إصحاح٢، عدد ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ١٢٨/١ حديث رقم (٣٢٨)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر دار ابن كثير، بيروت، ط: الثالثة، عام ١٤٠٧هـ، ومسلم في صحيحه، مسلم بن الحجاج القشيري ٣٧٠/١، حديث رقم (٥٢١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٥) أورده علي القارئ في مرقاة المفاتيح ٣١٢/٣، تحقيق: جمال الدين عتباني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، عام ١٤٢٢هـ.

(٦) رسالة بولس إصحاح٣، عدد ١٦. وانظر: الميزان في مقارنة الأديان حقائق ووثائق، المستشار محمد عزت الطهطاوي ص:٣٦، نشر دار

ومما يبيّن شدة تصديق النصارىٰ لما في العهد القديم ما جاء عن العالم الفرنسي بوكاي في مؤلفه "دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة"[1]: (إن المسيحية التي كانت أولاً يهودية مسيحية، قد تلقت بشكل طبعي جداً ميراث العهد القديم، الذي ارتبط به وثيقاً كتاب الأناجيل، وذلك قبل أن يجري عليها التحوُّل الذي حدث بتأثير بُولِس، ولكن إذا كان تطهير الأناجيل قد تم باستبعاد الأناجيل المزورة، فإن المسؤولين لم يروْا ضرورة القيام بنفس الفرز بالنسبة إلىٰ العهد القديم، وقبلوا ما يحتويه كليَّاً تقريباً رغم ما يحتويه من مجموعٍ متنافر) انتهىٰ.

وقد كشف الشيخ مُحَمَّد الغزالي –رحمه الله– السبب الذي جعل هؤلاء النَّصارىٰ يقبلون هذه الافتراءات في حقِّ الأنبياء مِنْ قِبَلِ هؤلاء اليهود، فقال –رحمه الله–:

(لأنها تخدم قضيتين تقوم عليهما النَّصرانية الشَّائعة:

الأولىٰ: قضية تجسُّد الإله، وإمكان أن يتحوَّل ربُّ العالمين إلىٰ شخصٍ يأكل ويصارع ويجهل ويندم... إلخ.

الثانية: قضية أن البشر جميعاً أرباب خطايا وأصحاب مفاسد، وأنَّهم محتاجون لمن ينتحر من أجلهم كي تُغفرَ خطاياهم.

وقد رفض الإسلام كلتا القضيتين وتنزَّل القرآن الكريم مفيضاً الحديث عن تنزيه الله وسعته وقدرته وحكمته وعلمه، كما أفاض الحديث عن الناس ومسؤوليتهم الشَّخصية عما يقترفون من خيرٍ أو شرٍّ.

وقد ذكر القرآن الكريم إنَّ لله عباداً تعجز الأبالسة من غوايتهم، وأنهم من نقاوة الصَّدر وشرف السِّيرة ورفعة المستوي بحيث يقدِّمون من أنفسهم نماذجَ للإيمان والصَّلاح والتقوىٰ، تتأسىٰ بها الجماهير.

﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٦٥].

فإن لم يكن نوح ولوط وإبراهيم ويعقوب من هؤلاء النُّبَلاء فمن هم إذن الصَّالحون الفضلاء؟!!)[2].

ثم علَّق علىٰ هذه النُّصوص التي تحتوي علىٰ عدم عصمة الأنبياء قائلاً: (هل هذه سيرة أنبياء وأولاد أنبياء؟ أم سيرة قطاع الطرق؟!...

القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤٢٣هـ.

(١) دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة، د. موريس بوكاي، نشر دار المعارف، القاهرة.

(٢) قذائف الحق، الشيخ مُحَمَّد الغزالي ص: ٣٤، نشر دار القلم، دمشق، ط: الأولىٰ عام ١٤١١هـ.

إنَّ جمهرة الفلاسفة والعلماء والمؤمنين بالله يرفضون كلّ الرَّفض أنْ يوصف بالانحصار[١] والجهالة والتسرع، كما يرفضون كلَّ الرَّفض أن يُسيء اختياره لسفرائه إلىٰ خلقه، فلا يقع إلا علىٰ السُّكارىٰ والمنحرفين...

وإذا كان أنبياء الله سكارىٰ وزناة ومحتالين فلماذا يُلام روَّاد السُّجون وأصحاب الشُّرور؟؟)[٢] أ.هـ

قلت: ومهما يكن من شيءٍ؛ فإنَّ الناظر في هذه الأقوال يتبيَّن له: أنَّ أهل الكتاب قومٌ بُهَتٌ، لا يَرْعُون لنبيٍ حُرمةً، و{لا يَرْقُبون في مُؤْمِنٍ إلاًّ ولا ذِمَّةً} كما وصفهم الله في القرآن الكريم، قال تعالىٰ: ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ﴾ [سورة التوبة: الآية ١٠]، ولذلك لم يتورَّعوا عن الكذب علىٰ أنبياء الله ووصفهم لهم بالشَّناعة والسُّوء..

---

(١) نفي الانحصار لم يَرِد في حقِّ الله نفياً أو إثباتاً علىٰ الرُّغم أنَّ المراد به هنا معنىٰ حقاً، وهو أنَّ الله ليس محصوراً في مخلوقاته. لكنْ الواجبُ تركُ التعبير بهذا الألفاظ المجملة التي ترد في حق الله لا نفياً ولا إثباتاً وأنْ يُستفصل عن مراد قائلِيها كما هو مذهب السَّلف.

(٢) نفس المصدر ص: ٣٣ -٣٤.

المبحث الخامس: شبهات حول عدم عصمة الأنبياء، والردود عليها

وأختم هذا البحث ببعض الشُّبهات، والتي قد يتمسَّك بها البعض في عدم عصمة الأنبياء مع الردِّ عليها.

كما أنَّ هذه الشُّبه تُظهر لنا جهودَ علماء الإسلام في ردِّها؛ مما يدلُّ على تقريرهم لعصمة الأنبياء أيضاً، خلافاً لليهود والنَّصارى، ومن دار في فلكهم من أهل البدع.

الشُّبهة الأولى: أَكْلُ آدم –عليه السلام– أبي البشر من الشَّجرة التي نهاه الله عن الأكل منها، ووصفُه له بأنَّه عصى، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [سورة طه، الآية: ١٢١].

والجواب عن هذه الشُّبهة من وجوه:

الأول: أنَّ آدم عليه السلام ابتلاه الله فأكل من الشَّجرة، وذلك بتزيين الشَّيطان له، وأكلُه من الشَّجرة كان عن نُسيان، فإنَّه لما طال عليه العَهْدُ نسيَ نهيَ الله تعالى له عن الأكل منها ،كما وصفه الله تعالى في قوله: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [سورة طه، الآية: ١١٥]، والناسي لا يؤاخذ بطبيعة الحال.

الثاني: أنَّ أكله من الشَّجرة كان قبل النُّبوة.

الثالث: أنَّ أكله من الشَّجرة كان عن اجتهادٍ، حيث ظنَّ أنه نُهي عن عَينِها، فتناول مِن غيرها مِن نَوْعها؛ لقوله: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٥]؛ والإشارة تقتضي التخصيص.

يقول البيضاوي–رحمه الله– في تقرير هذه الشُّبهة، والجواب عنها:

(وقد تمسَّكت الحشوية[١] بهذه القصة على عدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من وجوه:

الأول: أن آدم صلوات الله عليه كان نبيّاً وارتكب المنهيَ عنه، والمرتكب له عاصٍ.

والثاني: أنه جُعِل بارتكابه من الظالمين، والظالم ملعون لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة هود، الآية: ١٨].

والثالث: أنه تعالى أسند إليه العِصيان، فقال: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ [سورة طه، الآية: ١٢١].

والرابع: أنه تعالى لقنه التوبة، وهي الرُّجوع عن الذَّنب والنَّدم عليه.

(١) الحشوية: لقب يطلقه الأشاعرة على أهل التجسيم في اعتقادهم، ولعلَّ المراد به هنا الكرامية أتباع محمَّد بن كرام السجستاني، والذي نُسِب إليه القول بالتجسيم فعلاً، حيث زعم أن ربَّه جسمٌ له حدٌّ، وله نهاية، كما نُسب إليه القول بعدم عصمة الأنبياء. انظر: الفصل في الأهواء والملل والنحل، أبو محمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٢/٤، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، والفرق بين الفرق، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمَّد البغدادي ص: ٢٠٣، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: الثانية، عام ١٩٧٧م.

والخامس: اعترافه بأنَّه خاسر لولا مغفرة الله تعالىٰ إياه بقوله: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٢٣]، والخاسر مَنْ يكون ذا كبيرة.

والسادس: أنَّه لو لم يُذنب لم يَجْرِ عليه ما جَرَىٰ.

والجواب من وجوه:

الأول: أنَّه لم يكن نبياً حينئذٍ، والمدّعي مطالب بالبيان.

والثاني: أنَّ النَّهي للتنزيه، وإنما سُمِّي ظالم وخاسِر، لأنه ظلم نفسه، وخَسِرَ حظَّه بترك الأولىٰ له؛ وإنّما أُمِر بالتوبة تلافياً لما فات عنه، وجَرَىٰ عليه ما جَرَىٰ معاتبةً له علىٰ تَرْكِ الأولىٰ، ووفاءً بما قاله للملائكة قَبْلَ خلقه.

والثالث: أنَّه فعله ناسياً؛ لقوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [سورة طه، الآية: ١١٥]. ولكنه عوتب بترك التحفُّظ عن أسباب النُّسيان.

والرابع: أنَّه –عليه السلام– أقدم عليه بسبب اجتهادٍ أَخْطَأَ فيه؛ فإنَّه ظنَّ أنَّ النَّهي للتنزيه، أو الإشارة إلىٰ عين تلك الشَّجرة، فتتناول مِنْ غيرها مِن نَوْعِها، وكان المراد بها الإشارة إلىٰ النوع كما رُوي أنَّه عليه الصلاة والسلام أخذ حريراً وذهباً بيده، وقال: ((هذان حرام علىٰ ذكور أمتي حلٌّ لإناثها))[1]، وإنما جرىٰ عليه ما جرىٰ تعظيماً لشأن الخطيئة ليجتنبها أولادُه)[2].

والراجح من هذه الأقوال –والعلم عند الله– أن أكله من الشَّجرة كان عن نسيان.

يقول ابن حزم الظاهري –رحمه الله– في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [سورة طه، الآية: ١١٥]:

(فلما نسي آدم –عليه السلام– عَهْدَ الله إليه في أنَّ إبليس عدوٌّ له، أحسن الظنَّ بيمينه...وهكذا فَعَلَ آدم –عليه السلام–، فإنّه إنما أكل من الشَّجرة التي نهاه الله عنها ناسياً بنصِّ القرآن، ومتاوِّلاً وقاصداً إلىٰ الخير، لأنه قدَّر أنه يزداد حَظْوَة عند الله تعالىٰ؛ فيكون مَلِكاً مقرَّباً، أو خالداً فيما هو فيه أبداً، فأدَّاه ذلك إلىٰ خلاف ما أمره الله عزَّ وجلَّ به، وكان الواجب أن يحمل أَمْرَ ربِّه عزَّ وجلَّ علىٰ ظاهره، لكن تأول وأراد الخير فلم يُصِبْهُ، ولو فَعَل هذا عالم من علماء المسلمين لكان مأجوراً، ولكن آدم –عليه السَّلام– لمَّا فعله وَوَجَد به إخراجَه عن الجنة إلىٰ نكد الدُّنيا كان بذلك ظالماً لنفسه. وقد سمَّى الله عزَّ وجلَّ قاتل الخطأ قاتلاً كما سَمَّىٰ العامد، والمخطئ لم يتعمَّد

(١) أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني ٥٠/٤، تحقيق: مُحَّد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الفكر، والترمذي، أبو عيسى مُحَّد بن عيسى ٢١٧/٤، تحقيق: أحمد مُحَّد شاكر وآخرين، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت. وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) تفسير البيضاوي ٣٠٤/١-٣٠٦، نشر دار الفكر، بيروت.

معصيةً، وجَعَلَ في الخطأ في ذلك كفارةً عِتْقَ رقبة، أو صيامَ شهرين متتابعين لمن عجز عن الرَّقبة، وهو لم يتعمَّد ذنباً)[1].

الشُّبهة الثانية: في قول إبراهيم عليه السلام لزوجته سَارَة: إنها أختي، وقوله لقومه من المشركين لما دعوه لعيدهم: ((إني سقيم))، وقوله بعد تكسير الأصنام: ((بل فعله كبيرهم هذا))؛ فقد يُظَنُّ ذلك من باب الكذب.

وقد يستشهدون بقوله ﷺ: ((لم يَكْذِب إبراهيم النبيُّ –عليه السلام– قط إلا ثلاث كِذْبَات: ثنتين في ذات الله قوله: {إني سقيم}، وقوله: {بل فعله كبيرهم هذا}، وواحدة في شأن سَارَة؛ فإنه قَدِم أرض جبَّار ومعه سَارَة، وكانت أحسنَ الناس، فقال لها: إنَّ هذا الجبار إنْ يعلم إنك امراتي يغلبني عليك، فإنْ سألك فأخبريه إنك أختي؛ فإنك أختي في الإسلام، فإني لا أعلم في الأرض مسلماً غيري وغيرك))[2].

والرَّد على هذه الشُّبهة: أن هذا ليس كذباً، بل هو من باب التعريض في المسألتين الأوليين، لأنَّ سَارَة هي أخته في الدِّين حقاً، وقوله: ((إني سقيم)) يعني: مريض من شرككم؛ لأنَّ رؤية الشِّرك يُمرض القلوب السَّليمة، فيكون قوله ((إني سقيم)) مطابق للواقع.

والتعريض يُسمَّى كَذِباً تجوُّزاً، لأنَّه كَذِبٌ في الإفهام، وليس كَذِباً حقيقةً لقوله ﷺ: ((إنَّ في المعاريض لمندوحةً عن الكذب))[3].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: (والتعريض نوع من الكذب إذ كان كذباً في الإفهام؛ ولهذا قال النبي ﷺ: ((إنَّ ابراهيم لم يكذب إلا ثلاث كِذْبات كلُّهن في ذات الله))[4]؛ وهي معاريض، كقوله عن سَارَة: ((إنها أختي))؛ إذ كان ليس هناك مؤمن إلا هو وهي)[5].

وأما قوله: ((بل فعله كبيرهم هذا)) فهذا ليس من باب الكذب، بل من باب إقامة الحجة عليهم، فلم يقل لهم: إني لم أكسِّر أصنامكم، وإنما كسَّرها هذا الكبير، وإنما قال: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [سورة الأنبياء: ٦٣][6]، حتى يلفت انتباههم إلى بطلان الشِّرك.

---

(١) الفصل في الأهواء والملل والنحل، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٤/٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري ١٢٢٥/٣ حديث رقم (٣١٧٩)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر دار ابن كثير، بيروت، ط: الثالثة، عام ١٤٠٧هـ، ومسلم في صحيحه، مسلم بن الحجاج القشيري ١٨٤٠/٤، حديث رقم (٢٣٧١)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣) أخرجه البيهقي في سننه، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي ١٩٩/١٠، تحقيق مُحَمَّد عبد القادر عطا، نشر دار الباز، مكتبة مكة المكرمة، عام ١٤١٤هـ.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ١٥٩/١٩، جمع عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم العاصمي النجدي، نشر مكتبة ابن تيمية.

(٦) فتح الباري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٣٩١/٦، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة، بيروت

يقول النووي –رحمه الله–: (قال المازري: أمَّا الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله تعالىٰ فالأنبياء معصومون منه سواء كثيره وقليله. وأما مالا يتعلَّق بالبلاغ ويُعدُّ من الصِّفات كالكذبة الواحدة في حقير من أمور الدُّنيا، ففي إمكان وقوعه منهم وعصمتهم منه القولان المشهوران للسَّلف والخلف.

قال القاضي عياض: الصحيح أن الكذب فيما يتعلَّق بالبلاغ لا يُتصوَّر وقوعُه منهم سواء جوَّزنا الصَّغائر منهم وعصمتهم منها أم لا، وسواء قَلَّ الكَذِبُ أم كثر، لأنَّ منصب النُّبوة يرتفع عنه، وتجويزه يرفع الوثوق بأقوالهم.

وأما قوله ﷺ: ((ثنتين في ذات الله تعالىٰ وواحدة في شأن سَارَة)) فمعناه :أنَّ الكِذْبات المذكورة إنما هي بالنسبة إلىٰ فهم المخاطب والسَّامع، وأمَّا في نفس الأمر فليست كذباً مذموماً لوجهين:

أحدهما: أنَّه وَرَىٰ بها، فقال في سَارَة: أختي في الإسلام، وهو صحيح في باطن الأمر...

والوجه الثاني: أنَّه لو كان كذباً لا توريةً فيه لكان جائزاً في دفع الظالمين، وقد اتفق الفقهاء علىٰ أنه لو جاء ظالم يطلب إنساناً مختفياً ليقتله، أو يطلب وديعة لإنسان ليأخذها غَصْباً، وسأل عن ذلك وجب علىٰ من علم ذلك إخفاؤه وإنكار العلم به، وهذا كذب جائز، بل واجب؛ لكونه في دفع الظالم، فنبه النبي ﷺ علىٰ أن هذه الكِذْبَات ليست داخلةً في مطلق الكذب المذموم)[1].

الشُّبهة الثالثة: استدلال الطاعنين في عصمة الأنبياء بقوله تعالىٰ في حق نبينا ﷺ: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٢].

والرَّد علىٰ استدلالهم بهذه الآية: أنَّ هذا من باب ترك الأولىٰ، لأنَّ النبي ﷺ أراد أن يتلطَّف بالكفار، فجعل لهم يوماً وللمسلمين يوماً، فعاتبه الله لأجل هذا التمييز.

يقول الفخر الرَّازي –رحمه الله– في تقرير هذه الشُّبهة والردِّ عليها: (فقد احتج الطَّاعنون في عصمة الأنبياء عليهم السلام بهذه الآية من وجوه:

الأول: أنه عليه السلام طردهم والله تعالىٰ نهاه عن ذلك الطَّرد، فكان ذلك الطرد ذنباً.

والثاني: أنه تعالىٰ قال: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٢]. وقد ثبت أنه طردهم، فيلزم أن يقال إنه كان من الظالمين.

والثالث: أنه تعالىٰ حكىٰ عن نوح عليه السلام أنه قال: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [سورة هود، الآية: ٢٩]، ثم إنه تعالىٰ أمر محمَّداً عليه السلام بمتابعة الأنبياء عليهم السلام في جميع

---

(١) شرح النووي علىٰ صحيح مسلم، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ١٥/١٢٥، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، عام ١٣٩٢هـ.

الأعمال الحسنة؛ حيث قال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٠]، فبهذا الطريق وجب على محمَّد عليه السلام أن لا يطردهم فلما طردهم كان ذلك ذنباً.

والرابع: أنه تعالى ذكر هذه الآية في سورة الكهف فزاد فيها فقال: ﴿ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٨]، ثمَّ إنه تعالى نهاه عن الالتفات إلى زينة الحياة الدُّنيا في آية أخرى فقال: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [سورة طه، الآية: ١٣١]، فلما نهي عن الالتفات إلى زينة الدُّنيا، ثم ذكر في تلك الآية أنه يريد زينة الحياة الدُّنيا كان ذلك ذنباً.

الخامس: نقل أن أولئك الفقراء كلما دخلوا على رسول الله ﷺ بعد هذه الواقعة فكان عليه السلام يقول: ((مرحباً بمن عاتبني ربي فيهم))، أو لفظ هذا معناه، وذلك يدلُّ أيضاً على الذَّنب.

والجواب عن الأول: أنَّه –عليه السلام– ما طردهم لأجل الاستخفاف بهم والاستنكاف من فقرهم، وإنما عيَّن لجلوسهم وقتاً معيَّناً، سوى الوقت الذي كان يحضر فيه أكابر قريش، فكان غرضه منه التلطُّف في إدخالهم في الإسلام، ولعلّه –عليه السلام– كان يقول: هؤلاء الفقراء من المسلمين لا يفوتهم بسبب هذه المعاملة أمرٌ مهم في الدُّنيا أو في الدِّين، وهؤلاء الكفار فإنَّه يفوتهم الدِّين والإسلام؛ فكان ترجيح هذا الجانب أولى، فأقصى ما يقال: إنَّ هذا الاجتهاد وقع خطأً، إلا أنَّ الخطأ في الاجتهاد مغفور.

وأما قولهم ثانياً: إنَّ طَرْدَهم يوجب كونه –عليه السلام– من الظالمين؛ فجوابه: أنَّ الظلم عبارة عن وضع الشَّيء في غير موضعه. والمعنى: أن أولئك الضُّعفاء الفقراء كانوا يستحقُّون التعظيم من الرَّسول –عليه السلام–، فإذا طردهم عن ذلك المجلس كان ذلك ظلماً، إلا أنه من باب ترك الأولى والأفضل، لا من باب ترك الواجبات.

وكذا الجواب عن سائر الوجوه، فإنَّا نحمل كلَّ هذه الوجوه على ترك الأفضل، والأكمل، والأولى، والأحرى. والله أعلم)[1].

الشُّبهة الرابعة: أنَّ النبي ﷺ كان يجتهد في زمن التشريع، ثم يأتي التصويب من الله تعالى له، وذلك ينافي العِصْمَة.

ومن أمثلة اجتهاداته ﷺ والتي جاء التشريع مصوِّباً له فيها: اجتهاده في إعراضه عن الأعمى، والذي أراد أن يتزكى، وإقبالُه على الكفار كما في سورة "عبس"، قال تعالى: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ﴿٥﴾ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ

(١) التفسير الكبير، فخر الدين محمَّد بن عمر التميمي الرازي ١٢/١٩٣ -١٩٤، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤٢١هـ.

﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ﴿٩﴾ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ [سورة عبس، الآيات: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠].

ومن أمثلة ذلك أيضاً: اجتهاده في أسرىٰ بدر حيث أطلق سراحهم وقَبِل منهم الفداء، فأنزل الله تعالىٰ قوله معاتباً له: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَّوۡلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة الأنفال، الآيتان: ٦٧-٦٨][١].

والرد علىٰ هذه الشُّبهة مِن وجهين:

الأول: أنَّ اجتهاد النبي ﷺ لا يقدح في عصمته وإنْ صُوِّب، لأنَّ الاجتهاد في ذاته عملٌ محمود، لأنَّ الاجتهاد معناه: بَذْلُ الجَهْد في معرفة الحقِ أو في دَرْكِ حُكْمِ الله في الواقعة، وهذا أمر ممدوح يثاب عليه الإنسان، وإن كان مخطئاً في اجتهاده، لقوله ﷺ: ((إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد))[٢].

الثاني: أن اجتهاد النبي ﷺ في إعراضه عن الأعمىٰ –وهو ابن أمِّ مكتوم– كان مبنيَّاً علىٰ مراعاة مصلحة الدَّعوة، لكون إسلام الكافر الشَّريف في قومه فيه عِزٌّ للإسلام، لأنَّ الذي جاء إلىٰ النبي ﷺ أُبي بن خلف، وقيل: غيره من عظماء المشركين[٣]، ولذا أعرض ﷺ عن ابن أمِّ مكتوم وأقبل عليه؛ فآثر ﷺ إسلامَ هذا الكافر الشَّريف في قومه علىٰ إجابة ابن أم مكتوم لأنَّه مُسْلِمٌ، ولعلَّه رأىٰ أنَّ ذلك من أولوِّيات الدَّعوة؛ دعوة المخالف قبل الموافق؛ لكنَّ الله تبارك وتعالىٰ العليمَ بالسَّرائر الخبيرَ بما في الضَّمائر يعلمُ مَنْ ينتفع ومَنْ لا ينتفع، فنبَّهه تعالىٰ علىٰ إجابة المسلم قبل الكافر، لأنَّ المصلحة هنا متحققة أو راجحة، بخلاف تقديم دعوة الكافر. والله تعالىٰ أعلم.

وأما اجتهاده في أسرىٰ بدر فكان بسبب ما تطبَّع عليه من الرَّحمة وإرادة التَّأليف والهداية للخَلْق. وكذلك لعلَّه رأىٰ في الفداء نفعاً للصحابة رضوان الله عليهم. والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) انظر: التسهيل في علوم التنزيل، محمَّد بن أحمد بن محمَّد الغرناطي المشهور بابن جزي الكلبي ٦٨/٢، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الرابعة، عام ١٤٠٣هـ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري ٢٦٧٦/٦ حديث رقم (٦٩١٩)، تحقيق: د. مصطفىٰ ديب البغا، نشر دار ابن كثير، بيروت، ط: الثالثة، عام ١٤٠٧هـ، ومسلم بن الحجاج القشيري ١٣٤٢/٣، حديث رقم (١٧١٦)، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣) التسهيل في علوم التنزيل، محمَّد بن أحمد بن محمَّد القرناطي المشهور بابن جزي الكلبي ١٧٨/٤، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الرابعة، عام ١٤٠٢هـ.

الخاتمة:

بعد البحث والتقصي في هذا الموضوع المهم توصلت للنتائج التالية:

١/ العصمة قاسم مشترك بين جميع الأنبياء.

٢/ عصمة الأنبياء من موجبات العقل والشَّرع.

٣/ ليس للطاعنين في عصمة الأنبياء دليل أو تأويلٌ معتبر سائغ.

٤/ تطاول اليهود والنصارىٰ علىٰ أنبياء الله تعالىٰ.

٥/ ورود النُّصوص في التوراة الدالة علىٰ عدم عصمة الأنبياء دليل قطعي علىٰ وقوعِ التحريف في كتابهم التوراة.

٦/ ليس لأهل الكتاب تعظيم لأنبيائهم؛ فلو كانوا معظِّمين لأنبيائهم لما قَبِلوا هذه النُّصوص الدَّالة علىٰ عدم عصمة أنبيائهم.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

١/ بيان دسائس اليهود والنَّصارىٰ، وتنبيه الناس إليها.

٢/ الاهتمام بدعوة النَّصارىٰ بذكر النُّصوص الدَّالة علىٰ وقوع التحريف في كتبهم.

٣/ عقدُ مؤتمرات وورش عملٍ في كيفية دعوة أهل الكتاب من خلال كتبهم.

وبالله التوفيق.

. فهرس المصادر والمراجع

. القرآن الكريم.

. إحكام الأحكام، تأليف: علي بن مُحَمَّد الآمدي تحقيق: د. سيد الجميلي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، عام ١٤٠٤هـ.

. إنجيل برنابا، جمع: سيف الله أحمد فاضل، نشر دار القلم، الكويت، ط: الثانية، عام ١٤٠٣هـ.

. تاج العروس، مُحَمَّد مرتضى الحسيني الزبيدي،، نشر دار الهداية.

. تاريخ الطبري، تأليف: أبي جعفر ابن جرير الطبري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

. التسهيل في علوم التنزيل، تأليف: مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد القرناطي المشهور بابن جزي الكلبي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الرابعة، عام ١٤٠٣هـ.

. التعاريف، تأليف: عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. مُحَمَّد رضوان الدابة، نشر دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

. التعريفات، تأليف: الشريف علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، عام ١٤٠٥هـ.

. تفسير ابن كثير، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، نشر دار الفتح، الشارقة على نفقة سمو الشيخ/ مُحَمَّد بن راشد آل مكتوم.

. تفسير البيضاوي، نشر دار الفكر، بيروت.

التفسير الكبير، تأليف: فخر الدين مُحَمَّد بن عمر التميمي الرازي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤٢١هـ.

. تيسير التحرير، تأليف: مُحَمَّد أمين المعروف بأمير بادشاه نشر دار الفكر، بيروت.

. \دراسات في الأديان، تأليف: د. سعود بن عبد العزيز الخلف، نشر دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى، عام ١٤١٤م.

. دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة، تأليف: د. موريس بوكاي، نشر دار المعارف، القاهرة.

. سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الفكر.

. سنن البيهقي، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي ١٩٩/١٠، تحقيق مُحَمَّد عبد القادر عطا، نشر دار الباز، مكتبة مكة المكرمة، عام ١٤١٤هـ.

. سنن الترمذي، تأليف: أبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرين، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

. سير أعلام النبلاء، تأليف: أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومُحَمَّد نعيم العرقسوسي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: التاسعة، عام ١٤١٢هـ.

. شرح الطحاوية، تأليف: ابن أبي العز الحنفي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الرابعة عام ١٣٩١هـ.

. شرح الطحاوية، تأليف: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، نشر دار المودة، مصر، ط: الأولى ١٤٣١هـ.

. شرح صحيح مسلم، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت،

ط: الثانية، عام ١٣٩٢هـ.

. صحيح البخاري، تأليف: أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل إبراهيم البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر دار ابن كثير، ط: الثالثة، عام ١٤٠٧هـ.

. صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

. عصمة الأنبياء، تأليف: فخر الدين الرازي، مطبعة الشهيد، قم بإيران، عام ١٤٠٦هـ.

. عصمة الأنبياء، تأليف: مُحَمَّد كاظم مُحَمَّد خلف الدبلمي، نسخة الكترونية مصورة.

. غريب الحديث، تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، نشر مطبعة العاني، بغداد، عام ١٣٩٧هـ.

. فتح الباري، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة، بيروت.

. وفتح القدير للشوكاني، تأليف: مُحَمَّد بن علي الشوكاني، نشر دار الفكر، بيروت.

. الفرق بين الفرق، تأليف: عبد القاهر بن طاهر بن مُحَمَّد البغدادي، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: الثانية، عام ١٩٧٧م.

. الفصل في الأهواء والملل والنحل، تأليف: أبي مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

. القاموس المحيط، تأليف: مجد الدين بن مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، عام ١٤١٢هـ.

. قذائف الحق، تأليف: الشيخ مُحَمَّد الغزالي، نشر دار القلم، دمشق، سوريا، ط: الأولى عام ١٤١١هـ.

. كتاب الكليات، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوم ، تحقيق: عدنان درويش، ومُحَمَّد المصري، نشر مؤسسة الرسالة ١٤١٩م.

. الكتاب المقدس ((العهد القديم والعهد الجديد)) نسخة الكترونية.

. الكشاف، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرازق المهدي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

. مجموع الفتاوى، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم العاصمي النجدي، نشر مكتبة ابن تيمية.

. معالم التنزيل، تأليف: أبي مسعود البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، نشر دار المعرفة، بيروت.

. المفردات، تأليف: أبي القاسم الحسين بن مُحَمَّد المشهور بالراغب الأصفهاني، تحقيق: مُحَمَّد سيد كيلاني، نشر دار المعرفة، بيروت، لبنان.

. مقالات الإسلاميين، تأليف: علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثالثة.

. المقدمة، تأليف: عبد الرحمن بن خلدون، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

. الملل والنحل، تأليف: مُحَمَّد بن عبد الكريم الشهرستاني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، عام ١٤١٣هـ.

. منهاج السنة ، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني تحقيق: د. مُحَمَّد رشاد سالم، نشر مؤسسة قرطبة، ط: الأولى، عام ١٤٠٦هـ.

. المواقف، تأليف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن حميرة، نشر دار الجيل، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

. الميزان في مقارنة الأديان حقائق ووثائق، تأليف: المستشار مُحَمَّد عزت الطهطاوي، نشر دار القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤٢٣هـ.

. النبوة والنبوات، تأليف: مُحَمَّد علي الصابوني،

فهرس الموضوعات